الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلسلة المسوح الاقتصادية 2002

المسح الشهري

المسح الشهري لأداء الانشطة الاقتصادية

الثلث الأول 2002

كانون أول/ ديسمبر، 2002

© شوال، 1423هـ – كانون أول، 2002

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. *المسح الشهري لأداء الانشطة الاقتصادية، الثلث الاول 2002.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة التوثيق والنشر/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ص.ب. 1647.
رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 -2 (970 /972)
فاكس: 6343 240 -2 (970 /972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org
صفحة إلكترونية http://www.pcbs.org

شكـــر وتـــقديـــر

لم يكن لهذا العمل أن ينجح ويرى النور في هذه الفترة الحرجة من حياة شعبنا بدون التعاون والاستعداد البناء الذي أبداه أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية، الانشائية، التجارية، الخدماتية والنقل تجاه فرق العمل الميداني. يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير لجميع أصحاب ومدراء وموظفي هذه المؤسسات على تعاونهم في إنجاح هذا المسح من خلال تقديمهم للبيانات المطلوبة.

كما لابد من تقديم كل الشكر الى فرق العمل الميداني التي تغلبت على كل الصعاب وتخطت كافة الحواجز وعملت في ظروف تتسم بالخطورة والصعوبة مجسدة بذلك نموذج للانتماء والايمان وقدمت مثلا يستحق الاعجاب والثناء.

لقد تم تخطيط وتنفيذ هذا المسح بتمويل مالي مشترك بين كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والبنك الدولي عبر المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية الاعمار (بكدار)، ويتقدم الجهاز المركزي بالشكر الجزيل للبنك الدولي و بكدار.

تقـــديم

منذ انطلاقة أحداث انتفاضة الأقصى المباركة في 2000/9/28، بدأت (وما زالت) السلطات الإسرائيلية في ممارسة كل أنواع الحصار والعقاب الجماعي والإجراءات التعسفية ضد الشعب والاقتصاد الفلسطيني.

يأتي إعداد هذا التقرير ضمن الجهد الذي يبذله الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التجاوب مع أهداف انتفاضة الأقصى المباركة وتوفير الرقم الإحصائي الرسمي الدقيق والمتسم بالمصداقية حول تأثر مجمل نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم عرضاً احصائياً لاداء الاقتصاد الفلسطيني في ضوء الأحداث الأخيرة والآثار التي خلفها الحصار الإسرائيلي والاغلاقات والتي ادت الى منع وصول العمال والمواد الخام وإغلاق الأسواق الإسرائيلية امام البضائع الفلسطينية ومنع حركة النشاط التجاري وغير ذلك من الإجراءات على الاقتصاد الفلسطيني. وبالتالي اثر هذه الإجراءات على صعيد النشاط الاقتصادي.

يعرض هذا التقرير النتائج الأساسية لمسح آثار الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الثلث الاول من عام 2002 (كانون ثاني، شباط، اذار، نيسان). ويتناول التقرير الآثار التي ترتبت على الحصار من حيث حجم العملية الإنتاجية بما في ذلك الإنتاج، الهامش التجاري، المشتغلين، الإيرادات.

تشكل البيانات التي يعرضها هذا التقرير رافدا أساسيا لأغراض إعداد الحسابات القومية لفلسطين، ونأمل في نفس الوقت أن تفي البيانات التي يوفرها التقرير بأغراض واحتياجات المستخدمين في مجالات التخطيط ورسم السياسات التنموية واتخاذ القرار، كذلك نأمل أن تفي هذه البيانات بالغرض للدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد والخسائر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي للمدن والقرى والتجمعات الفلسطينية.

والله ولي التوفيق،،،

كانون أول، 2002 **د. حسن أبو لبده**

رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
1. مقدمة	**13**
1.1 أهداف المسح	13
2.1 هيكلية التقرير	14
2. التعاريف والمصطلحات	**15**
3. النتائج الرئيسية	**17**
1.3 عدد المشتغلين	17
2.3 قيمة الانتاج	19
3.3 قيمة الاستهلاك الوسيط	21
4.3 القيمة المضافة	24
5.3 الاهمية النسبية لتراجع الانتاج	26
4. المنهجية	**27**
1.4 استمارة المسح	27
2.4 الإطار والعينة	27
3.4 العمليات الميدانية	28
4.4 معالجة البيانات	28
5.4 الحوسبة	28
5. جودة البيانات	**31**
1.5 الاخطاء الاحصائية	31
2.5 الاخطاء غير الاحصائية	31
3.5 معدلات الاستجابة	32
الجداول	**37**

قائمة الجداول

الجداول		الصفحة
جدول 1:	اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب الشهر في الاراضي الفلسطينية	**37**
جدول2:	متوسط عدد ايام العمل الفعلية خلال الشهر حسب النشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**37**
جدول 3:	نسبة تراجع اعداد المشتغلين مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**38**
جدول 4:	نسبة تراجع الانتاج مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**38**
جدول 5:	نسبة تراجع الاستهلاك الوسيط مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**39**
جدول 6:	نسبة تراجع القيمة المضافة مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**39**
جدول 7:	نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر شباط، 2002 مقارنة مع شهر كانون ثاني، 2002 في الاراضي الفلسطينية.	**40**
جدول 8:	نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر اذار، 2002 مقارنة مع شهر شباط، 2002 حسب النشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**40**
جدول 9:	نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر نيسان، 2002 مقارنة مع شهر اذار، 2002 حسب النشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية.	**41**
جدول 10:	الأهمية النسبية لأسباب تراجع الإنتاج خلال 2002 حسب الشهر في الاراضي الفلسطينية.	**41**
جدول 11:	التوزيع النسبي للمنشآت حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع العمالة خلال 2002 حسب الشهر في الاراضي الفلسطينية.	**42**
جدول 12:	التوزيع النسبي للمنشآت حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع ضعف الطلب على السلع والخدمات خلال 2002 حسب الشهر في الاراضي الفلسطينية.	**42**
جدول 13:	التوزيع النسبي للمنشآت حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع تراجع الانتاج خلال 2002 حسب الشهر في الاراضي الفلسطينية.	**43**

ملخص تنفيذي

باشر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بتنفيذ مسح ميداني لتقييم اداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل شهري من اجل استخراج مؤشرات شهرية قصيرة المدى حول الانشطة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك انشطة الصناعة والتجارة الداخلية والخدمات ومقاولي الانشاءات وانشطة النقل والتخزين والاتصالات، وغطى هذا التقرير نتائج الثلث الاول من عام 2002.

يهدف المسح إلى توفير مؤشرات إحصائية شهرية حول المؤشرات قصيرة المدى و حول الآثار الاقتصادية للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، كالتغير في أعداد المشتغلين، قيمة الإنتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة، وأسباب تراجع الإنتاج.

وكانت ابرز النتائج الرئيسية كالتالي:

1. اعداد المشتغلين:

بلغ عدد المشتغلين خلال الثلث الاول من عام 2002 حسب الشهر كالتالي:

- شهر كانون ثاني 123,303 مشتغل.
- شهر شباط 144,794 مشتغل.
- شهر اذار 128,480 مشتغل.
- شهر نيسان 116,929 مشتغل.

2. قيمة الانتاج:

بلغت قيمة الانتاج خلال الثلث الاول من عام 2002 حسب الشهر كالتالي:

- شهر كانون ثاني 129,610.0 الف دولار امريكي.
- شهر شباط 144,408.0 الف دولار امريكي.
- شهر اذار 124,416.8 الف دولار امريكي.
- شهر نيسان 94,253.0 الف دولار امريكي.

3. القيمة المضافة:

بلغت القيمة المضافة خلال الثلث الاول من عام 2002 حسب الشهر كالتالي:

- شهر كانون ثاني 79,751.0 الف دولار امريكي.
- شهر شباط 82,448.3 الف دولار امريكي.
- شهر اذار 68,521.8 الف دولار امريكي.
- شهر نيسان 57,681.0 الف دولار امريكي.

الفصل الأول

مقدمة

يمر الاقتصاد الفلسطيني بأزمة حقيقية منذ أواخر أيلول من عام 2000 نجمت عن الإجراءات التي تمارسها سلطات وقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته من خلال كافة أشكال الحصار على الأراضي الفلسطينية وما يخلفه هذا الحصار من آثار على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، لذلك ومن منطلق الالتزام بتوفير البيانات الإحصائية التي تمكن من دراسة الوضع الاقتصادي في كافة الأوقات والظروف، بما في ذلك ظروف الحصار الإسرائيلي الأخير وإجراءات الإغلاق التي تزامنت مع انتفاضة الأقصى، فقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء مسح ميداني بالعينة يشمل الأنشطة الاقتصادية (الخدمات، الصناعة، الإنشاءات ، التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات) في الأراضي الفلسطينية، حيث تم تنفيذ المسح بشكل شهري ليغطي فترة الإسناد الزمني عن عام 2002. وقد استند المسح على عينة عشوائية جزئية من عينة الدورة السادسة من سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية التي نفذها الجهاز نهاية عام 2001، وقد ضمت العينة 924 مؤسسة من مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1.1 أهداف المسح:

يهدف المسح إلى توفير بيانات إحصائية شهرية حول المؤشرات قصيرة المدى و حول الآثار الاقتصادية للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من حيث:-

1. التغير في حجم الإنتاج للأنشطة الاقتصادية وقيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي والأنشطة الثانوية حسب الأنشطة المختلفة.
2. التغير في حجم الاستهلاك الوسيط (مستلزمات ومصروفات الاستهلاك الوسيط) من السلع والخدمات المستخدمة في الأنشطة الاستهلاك الوسيطة المختلفة.
3. التغير في أعداد المشتغلين.
4. التغير في القيمة المضافة المتحققة من الأنشطة الاقتصادية.
5. قياس متوسط عدد ساعات العمل الفعلية خلال الشهر.
6. أسباب التراجع في قيم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
7. اثر الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

وتساعد البيانات المذكورة أعلاه في تحقيق ما يلي:-

1. المساهمة في توفير الإحصائيات الأساسية اللازمة لتقدير دقيق لإجمالي الخسائر الفلسطينية نتيجة الحصار.
2. توفير إحصاءات حول المؤشرات قصيرة المدى للأنشطة الاقتصادية الرئيسية.
3. توفير الإحصائيات اللازمة لأغراض التحليل الاقتصادي وإعداد تقديرات الحسابات القومية لخسائر الاقتصاد الفلسطيني.
4. توفير الإحصائيات اللازمة لمتخذي القرارات والمخططين والمهتمين بالاقتصاد الوطني.
5. توفير الإحصائيات اللازمة للدارسين والاكاديمين والباحثين وطلاب الجامعات.

2.1 هيكلية التقرير:

لقد تم تقسيم تقرير المسح إلى عدة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول**: ويشمل مقدمة عن المسح بما في ذلك برنامج المسح وأهدافه وهيكلية التقرير.
- **الفصل الثاني**: يتناول أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في هذا التقرير مع شرح مبسط لهذه المصطلحات.
- **الفصل الثالث**: يتناول عرضا لأبرز النتائج المستخلصة من المسح.
- **الفصل الرابع**: منهجية المسح الميداني من حيث الاستمارة والعينة وكذلك يتناول العمليات الميدانية في جمع البيانات، والعمليات المكتبية، ويشتمل هذا الفصل أيضاً على كيفية معالجة البيانات وجدولتها.
- **الفصل الخامس**: يتناول جودة البيانات الواردة في نتائج المسح وذلك من خلال التعرض لأبرز الملاحظات المستخلصة من العمل الميداني وملاحظات على الجداول.
- **الجداول الإحصائية**: وقد تم في هذا التقرير عرض الجداول على مستوى الأراضي الفلسطينية مبوبة حسب النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات

يعرض هذا الفصل أهم التعاريف والمصطلحات التي استخدمت في تطوير أدوات المسح، والتي تم على أساسها جمع البيانات ومعالجتها، حيث تستند بصورة أساسية إلى التوصيات الدولية في مجال الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الفلسطينية.

المؤسسة:

وحدة تنظيمية اقتصادية قادرة بما لها من حقوق على امتلاك الأصول وتكبد الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية وبمعاملات مع أطراف أخرى.

عدد أيام العمل خلال الشهر:

هو إجمالي عدد أيام العمل التي زاولت فيها المؤسسة العملية الإنتاجية سواء كان إنتاجا سلعيا أو خدميا خلال شهر الإسناد الزمني ولم تتوقف فيه المؤسسة عن العمل.

المشتغلون:

هم كافة العاملون اللذين يعملون في المؤسسة فعلا ذكورا كانوا أو إناثا وسواء كانوا من أصحاب المؤسسة الذين يعملون لحسابهم أو من أفراد الأسرة العاملين بدون اجر أو المستخدمين باجر سواء كان الأجر نقدي أو عيني وذلك خلال فترة الإسناد المحددة ولا يشمل المتدربين في المؤسسة أو الموفدين في بعثات أو إجازات طويلة الأمد غير مدفوعة الأجر.

الإنتاج:

هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أو ثانوياً، ويشمل ذلك الأصول الثابتة المنتجة لحساب المؤسسة.

أي أن الإنتاج = قيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي + قيمة إنتاج الأنشطة الثانوية + قيمة إنتاج المؤسسة من التكوين الرأسمالي الذاتي.

وقد تم تقييم الإنتاج وفقاً لسعر السوق، وهو يمثل سعر المنتج مضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المنتجة

الاستهلاك الوسيط:

يتكون من قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة خلال العام.

أي أن الاستهلاك الوسيط = قيمة المشتريات السلعية معدلة بقيمة التغير بالمخزون + مصروفات الإنتاج الأخرى.المنتجة.

إجمالي القيمة المضافة:

وتساوي قيمة الانتاج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط.

النشاط الاقتصادي الرئيسي:

النشاط الاقتصادي عبارة عن عملية أو مجموعة من الأعمال التي ينتج عنها مجموعة معينة من المنتجات، والنشاط الاقتصادي الرئيسي هو ذلك النشاط الذي يساهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة.

التراجع:

هو إجمالي حجم الانخفاض في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للأنشطة الاقتصادية المشمولة بالمسح والناتج عن تأثر عناصر الاستهلاك الوسيط المحلية بالحصار الاقتصادي مقارنة مع كل من عامي 1999و 2000.

نسبة التغير:

هي إجمالي التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر المسح مقارنة مع الشهر الماضي.

الحصار:

هو جملة الإجراءات التي اتخذت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الإسناد الزمني والتي تم بموجبها أو بفعلها المباشر أو بتأثيرها توقف أو إعاقة كلية أو جزئية للحركة وتنقل الأشخاص والبضائع بين التجمعات والمحافظات الفلسطينية، وبين الأراضي الفلسطينية من جهة والعالم الخارجي وإسرائيل من جهة أخرى، بما في ذلك الإعاقات التي نجمت عن التوقف الجزئي أو الكلي لحركة المعابر البرية أو البحرية أو الجوية.

الفصل الثالث

النتائج الرئيسية

أبرزت نتائج المسح العديد من المؤشرات الإحصائية حول أداء الأنشطة الاقتصادية والتي نعرضها على النحو التالي:

1.1 عدد المشتغلين:

تبين النتائج أن هناك تراجع واضح في أعداد المشتغلين في جميع الأنشطة الاقتصادية خلال الثلث الأول من عام 2002 مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، فعلى المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية نلاحظ أن عدد المشتغلين بلغ في عام 1999 حوالي 204,028 مشتغل، وارتفع ليصل إلى 215,862 مشتغل خلال عام 2000، أي بنسبة زيادة 5.5% عن عام 1999، ونتيجة لظروف الحصار والإغلاق التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى فقد حصل تراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية، وقد كان لأعداد المشتغلين النصيب الأكبر في هذا التراجع، فخلال شهر كانون ثاني 2002 بلغ عدد المشتغلين 123,303 مشتغل على مستوي جميع الأنشطة الاقتصادية، وعند المقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، نلاحظ أن هناك تراجع بنسبة 39.3% و 42.9% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 فان نسبة التراجع انخفضت لتصل إلى 29.0% و 32.9% على التوالي، حيث بلغ عدد المشتغلين 144,794، وهذه النسب عاودت الارتفاع لتصل على التوالي إلى 37.0% و40.5% خلال شهر آذار 2002 حيث وصل عدد المشتغلين فيه إلى 128,480 مشتغل، وبسبب اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية خلال شهر نيسان 2002 تراجع عدد المشتغلين إلى أدنى مستوياته حيث بلغ 116,929 مشتغل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التراجع في أعداد المشتغلين لتصل إلى 42.7% مقارنة مع عام 1999، والى 45.8% مقارنة مع عام 2000 . ويمكن إظهار هذه النتائج على المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية كما هو في الشكل رقم (1):

الشكل 1: أعداد المشتغلين حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

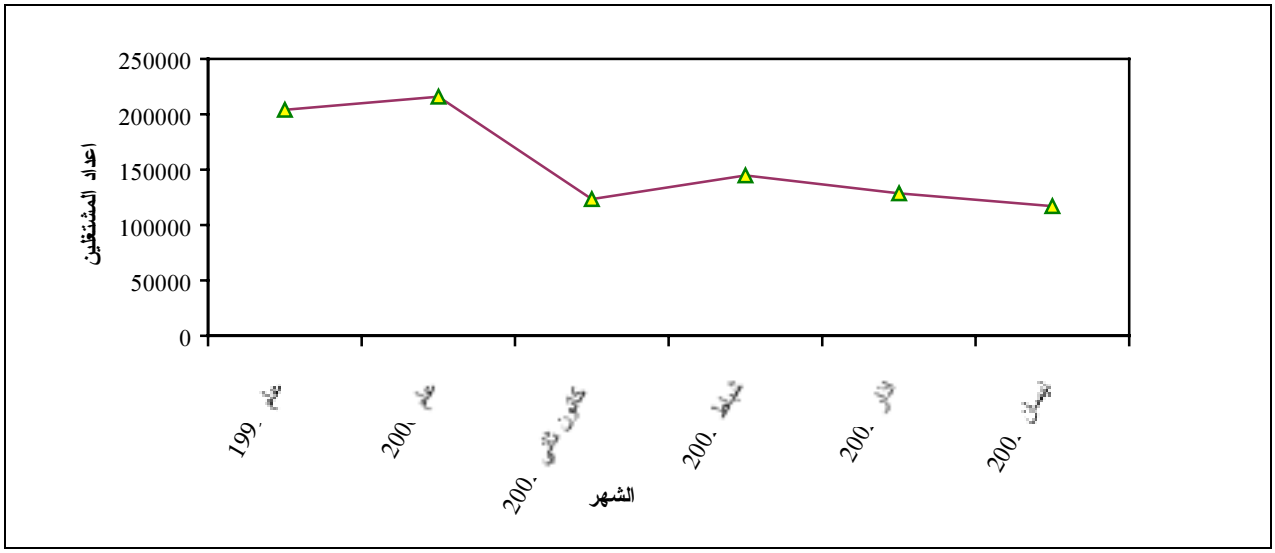

أما على مستوى الأنشطة التفصيلية، فنلاحظ أن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت تراجعاً في أعداد المشتغلين مقارنة مع عامي 1999و 2000، وقد حققت أنشطة الصناعية أعلى نسبة تراجع، فخلال شهر كانون ثاني 2002 سجلت نسبة التراجع على هذه الأنشطة 41.4% و44.6% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 فانخفضت نسبة التراجع لتصل إلى 31.9% و35.7% على التوالي، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 عاودت الارتفاع لتصل إلى 38.7% و 42.1% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد حققت أعلى نسبة تراجع في أعداد المشتغلين بنسبة 43.5% و46.5% على التوالي.

وعند النظر إلى أنشطة الإنشاءات نلاحظ خلال الثلث الأول من عام 2002 تراجعاً ملحوظاً في أعداد المشتغلين، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجع العدد بنسبة 21.1% وارتفعت هذه النسبة إلى 44.1 % مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 فان نسبة التراجع انخفضت لتصل على التوالي إلى 9.1% و35.6%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 عاودت الارتفاع لتصل إلى 28.2% و 49.1% على التوالي، وفي شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد تراجعت أنشطة الإنشاءات بنسبة 50.1% و64.5% على التوالي.

أما أنشطة التجارة الداخلية فقد تراجعت فيها أعداد المشتغلين خلال شهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 بنسبة 41.2% و43.4% على التوالي، وخلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل إلى 23.6% و26.5% على التوالي، وخلال شهر آذار 2002 ارتفعت النسبة لتصل إلى 38.5% و 40.9% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع فكانت خلال شهر نيسان 2002 حيث بلغت هذه النسبة على التوالي 42.9% و45.1%.

وعلى نفس الوتيره فقد تراجعت أعداد المشتغلين في أنشطة الخدمات في جميع الأشهر، فإعداد شهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت بنسبة 37.9% و42.0% على التوالي، وخلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع إلى 37.3% و41.6% على التوالي، أما في شهر آذار 2002 استمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 33.4% و 37.9% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع كانت خلال شهر نيسان 2002 حيث بلغت هذه النسبة 41.0% و44.9% على التوالي.

وقد حققت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات اقل نسب تراجع خلال الثلث الأول من عام 2002 في أعداد المشتغلين مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 22.4% وانخفضت هذه النسبة إلى 15.7% مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل على التوالي إلى 12.4% و4.9%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 عاودت الارتفاع لتصل إلى 30.9% و24.9% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد تراجعت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 38.1% و 32.8% على التوالي.

والشكل رقم (2) يبين نسبة التراجع في أعداد المشتغلين حسب الشهر:

الشكل 2: نسبة التراجع في أعداد المشتغلين مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

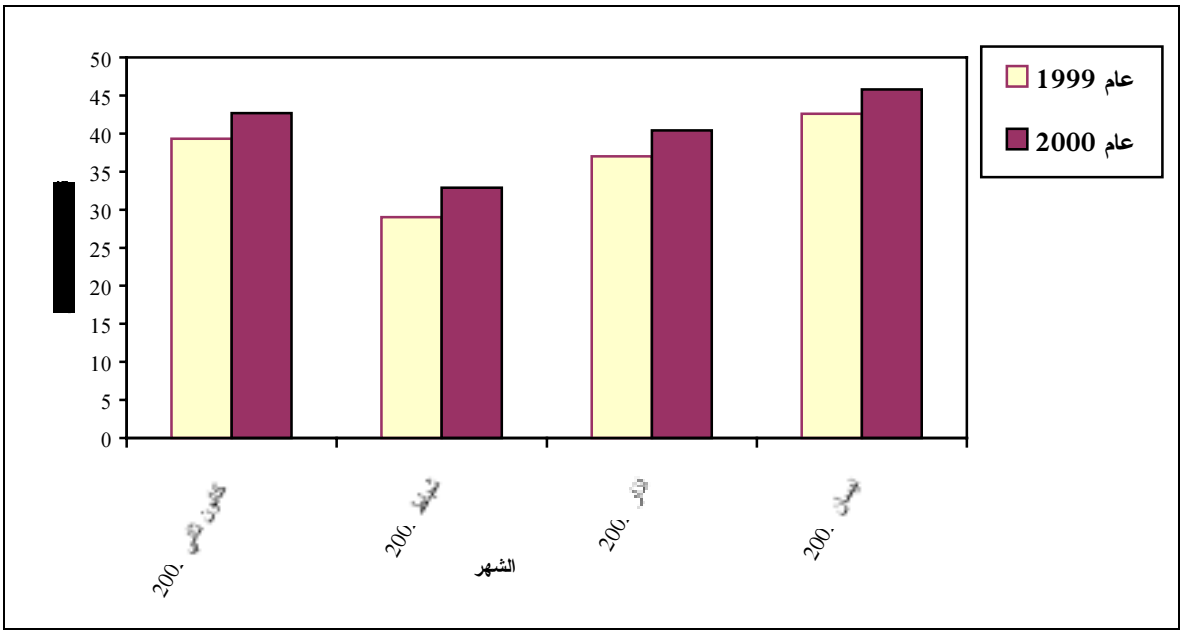

2.3. قيمة الإنتاج

أظهرت النتائج أن هناك تراجع واضح في قيمة الإنتاج في جميع الأنشطة الاقتصادية، وخلال الثلث الأول من عام 2002 مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، فعلى المستوي الكلي للأنشطة الاقتصادية نلاحظ أنه حسب المتوسط الشهري من عام 1999 بلغت قيمة الإنتاج 265,811.7 ألف دولار أمريكي، وارتفعت هذه القيمة لتصل إلى 301,368.9 ألف دولار أمريكي خلال عام 2000، أي بنسبة زيادة 11.9% عن عام 1999، ونتيجة ظروف الحصار والإغلاق التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى فقد حصل تراجع في قيمة الإنتاج، فخلال شهر كانون ثاني 2002 بلغت قيمة الإنتاج 129,610.0 ألف دولار أمريكي على مستوي جميع الأنشطة الاقتصادية، وعند المقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، نلاحظ أن هناك تراجع بنسبة 51.2% و 56.9% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 بلغت قيمة الإنتاج 144,408.0 ألف دولار أمريكي أي تراجع بنسبة 45.7% و52.1% على التوالي، وبلغت قيمة الإنتاج خلال شهر آذار 2002 حوالي 124,416.8 ألف دولار أمريكي، أي أن نسب التراجع استمرت في الارتفاع لتصل على التوالي إلى 53.2% و58.7%، وبسبب اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية خلال شهر نيسان 2002 أدى هذا بالطبع إلى تراجع في قيمة الإنتاج التي بلغت 94,253.8 ألف دولار أمريكي، حيث بلغت نسب التراجع خلال الشهر 64.5% مقارنة مع عام 1999، والى 68.7% مقارنة مع عام 2000. ويمكن إظهار هذه النتائج على المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية كما هو في الشكل رقم (3):

الشكل 3 : قيمة الإنتاج حسب الشهر في أراضى الفلسطينية

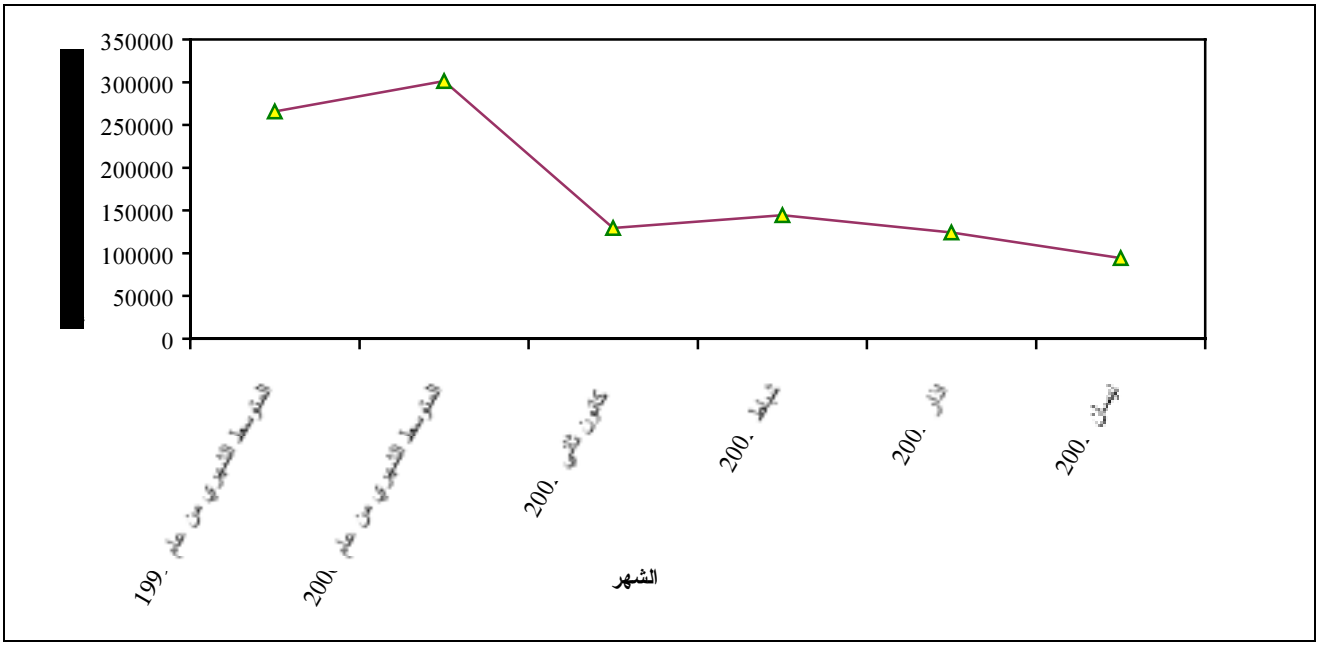

أما على مستوى الأنشطة التفصيلية، نلاحظ أن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت تراجع في قيمة الإنتاج مقارنة مع كل عامي 1999و 2000، فالأنشطة الصناعية حققت أعلى نسبة تراجع، فخلال شهر كانون ثاني حققت تراجع بنسبة 58.4% و67.5% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل على التوالي إلى 56.3% و65.9%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 بقيت تقريبا ثابتة حيث وصلت إلى 56.7% و 66.3% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد حققت أعلى نسبة تراجع في قيمة الإنتاج بنسبة 69.8% و76.4%.

وعند النظر إلى أنشطة الإنشاءات نلاحظ خلال الثلث الأول من عام 2002 أنها شهدت تراجع في قيمة الإنتاج، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 59.9% و انخفضت هذه النسبة إلى 55.3% مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل على التوالي إلى 47.9% و41.9%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 استمرت في الانخفاض لتصل إلى 39.4% و32.5% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد عاودت نسبة التراجع في قيمة الإنتاج في الارتفاع من جديد، حيث وصلت هذه النسبة إلى 53.6% و48.3% على التوالي.

أما أنشطة التجارة الداخلية نلاحظ انها تراجعت فيها قيمة الإنتاج بنسبة اقل من بقية الأنشطة الاقتصادية، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت هذه القيمة بنسبة 35.9% و31.1% على التوالي، وخلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل إلى 13.9% و7.2% على التوالي، وخلال شهر آذار 2002 ارتفعت نسبة التراجع من جديد لتصل إلى 42.8% و 38.4% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع فكانت خلال شهر نيسان 2002، حيث بلغت النسبة 65.1% و62.5% على التوالي.

وفي نفس الاتجاه فقد تراجعت قيمة الإنتاج في أنشطة الخدمات ولكن بنسب أعلى من نسب التراجع في أنشطة التجارة الداخلية في جميع الأشهر، فشهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت بنسبة 47.1% و50.9% على التوالي،

وخلال شهر شباط 2002 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ على التوالي 57.4% و60.4% على التوالي، أما خلال شهر آذار 2002 استمرت نسبة التراجع في الارتفاع لتصل إلى 60.5% و 63.3% على التوالي، وبلغت نسبة تراجع خلال شهر نيسان 2002 على التوالي 60.7% و63.5%.

وقد حققت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات نسب تراجع خلال الثلث الأول من عام 2002 في قيمة الإنتاج، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 49.9 % و ارتفعت هذه النسبة إلى 52.6 % مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 بقيت نسب التراجع تقريبا ثابتة حيث وصلت على التوالي إلى 49.3% و52.0%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 ارتفعت لتصل إلى 61.0% و 63.1% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 فقد تراجعت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة في 38.7% و42.0% على التوالي.
والشكل رقم (4) يبين نسبة التراجع في قيمة الإنتاج حسب الشهر:

الشكل 4: نسبة التراجع في قيمة الإنتاج مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و2000 حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

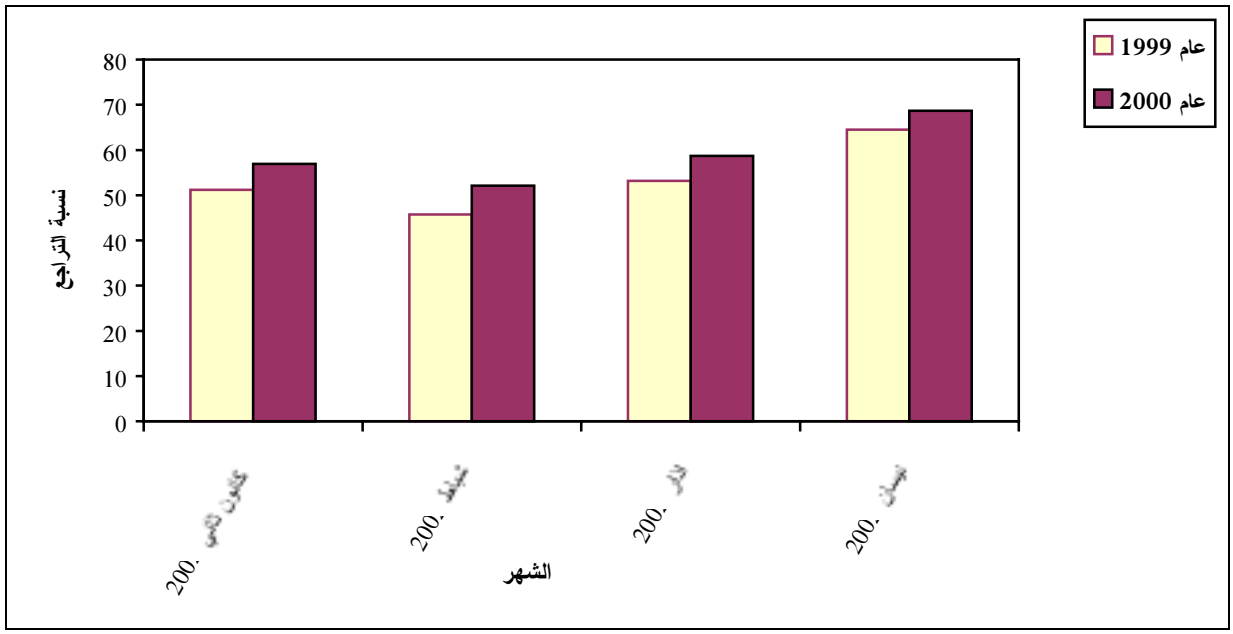

3.3 قيمة الاستهلاك الوسيط:

أشارت النتائج أن هناك تراجع واضح في قيمة الاستهلاك الوسيط في جميع الأنشطة الاقتصادية، وخلال الثلث الأول من عام 2002 مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، فعلى المستوي الكلي للأنشطة الاقتصادية نلاحظ أنه حسب المتوسط الشهري من عام 1999 بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط 109,772.9 ألف دولار أمريكي، وارتفعت هذه القيمة لتصل إلى 125,356.9 ألف دولار أمريكي خلال عام 2000، أي بنسبة زيادة 12.4% عن عام 1999، ونتيجة ظروف الحصار والإغلاق التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى فقد حصل تراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط، فخلال شهر كانون ثاني 2002 بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط 49,858.0 ألف دولار أمريكي على المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية، وعند المقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، نلاحظ أن هناك تراجع بنسبة 54.6% و 60.2% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002

بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط 61,959.7 ألف دولار أمريكي أي بنسبة تراجع 43.6% و 50.4% على التوالي، وبلغت قيمة الاستهلاك الوسيط خلال شهر آذار 2002 حوالي 55,895.0 ألف دولار أمريكي، أي بنسبة تراجع 49.1% و55.4% على التوالي، وبسبب اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية خلال شهر نيسان 2002 أدى هذا بالطبع إلى تراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط حيث بلغت 36,572.0 ألف دولار أمريكي، حيث بلغت نسب التراجع خلال الشهر 66.7% مقارنة مع عام 1999، و70.8% مقارنة مع عام 2000. ويمكن إظهار هذه النتائج على المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية كما هو في الشكل رقم (5):

الشكل 5: قيمة الاستهلاك الوسيط حسب الشهر في أراضى الفلسطينية

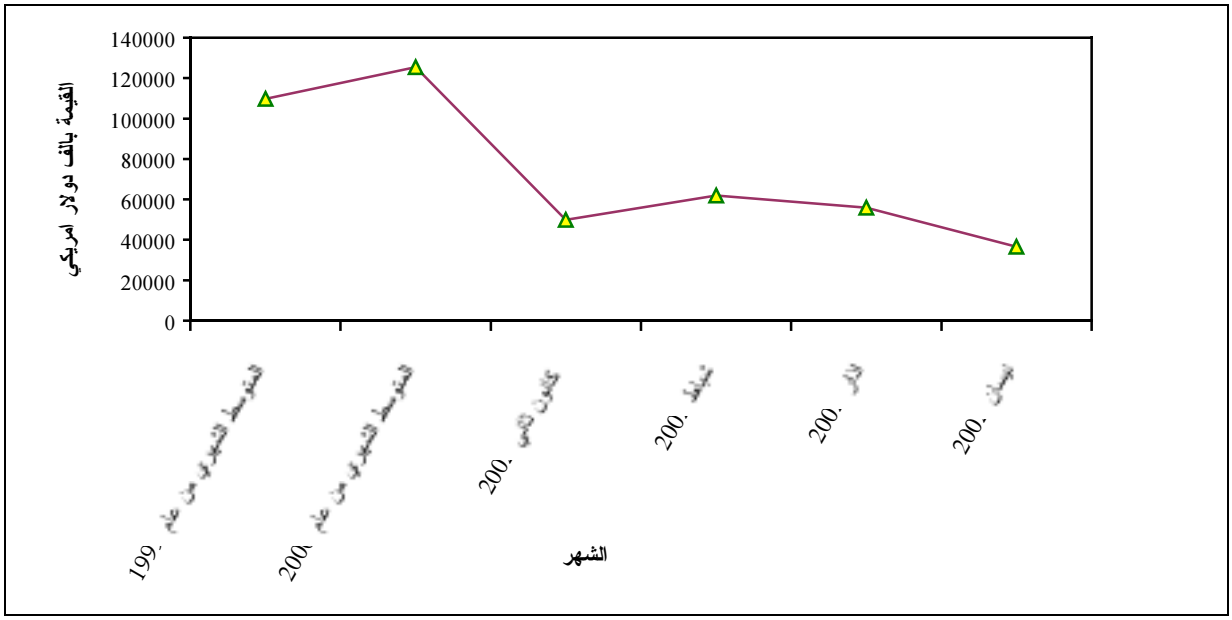

أما على مستوى الأنشطة التفصيلية، نلاحظ أن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت تراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط مقارنة مع كل عامي 1999 و 2000، فالأنشطة الصناعية حققت تراجع في جميع الأشهر خلال عام 2002، فخلال شهر كانون ثاني تراجعت بنسبة 59.8% و67.1% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 انخفضت نسبة التراجع لتصل على التوالي إلى 47.6% و 57.1%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 بقيت تقريبا ثابتة حيث وصلت إلى 48.8% و 58.1% على التوالي، أما في شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد حققت أعلى نسبة تراجع قيمة الاستهلاك الوسيط بنسبة 67.8%، 73.6%.

وعند النظر إلى أنشطة الإنشاءات نلاحظ خلال الثلث الأول من عام 2002 أنها حققت تراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط خلال عام 2002، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 67.7% وارتفعت هذه النسبة إلى 70.9% مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 بقيت متقاربة من نفس النسبة حيث بلغت نسبة التراجع 63.7% و69.7% على التوالي، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 انخفضت لتصل إلى 61.4% و 65.1% على التوالي، أما خلال شهر نيسان 2002 وصلت هذه النسبة أعلى قيم لها لتصل إلى 86.8% و88.1% على التوالي.

أما أنشطة التجارة الداخلية نلاحظ انها تراجعت فيها قيمة الاستهلاك الوسيط بنسب اقل من بقية الأنشطة الاقتصادية، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت بنسبة 26.2% و13.1% على التوالي، وخلال شهر شباط

2002 انخفضت هذه النسبة لتصل على التوالي إلى 2.2% مقارنة مع عام 1999%، أما مقارنة مع عام 2000 فان قيمة الاستهلاك الوسيط لم تتراجع وإنما ارتفعت بنسبة 15.3%، وخلال شهر آذار 2002 بلغت نسبة التراجع 26.9% و 13.9% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع كانت خلال شهر نيسان 2002 حيث بلغت النسبة على التوالي 43.9% و 34.0%.

وكذلك تراجعت قيمة الاستهلاك الوسيط في أنشطة الخدمات، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت بنسبة 45.2% و47.8% على التوالي، وخلال شهر شباط 2002 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 51.7% و54.0% على التوالي، أما خلال شهر آذار 2002 استمرت نسبة التراجع في الارتفاع لتصل إلى 62.6% و 64.4% على التوالي، أما نسبة التراجع خلال شهر نيسان 2002 فكانت 76.7% و77.8 % على التوالي.

وقد حققت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات نسب تراجع خلال الثلث الأول من عام 2002 في قيمة الاستهلاك الوسيط، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 76.2% وارتفعت هذه النسبة إلى 81.2 % مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 وصلت النسبة على التوالي إلى 62.3% و70.2%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 ارتفعت لتصل إلى 71.1% و 77.2% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 فقد تراجعت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 64.3% و71.8% على التوالي.

والشكل رقم (6) يبين نسبة التراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط حسب الشهر:

الشكل 6: نسبة التراجع في قيمة الاستهلاك الوسيط مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000 حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

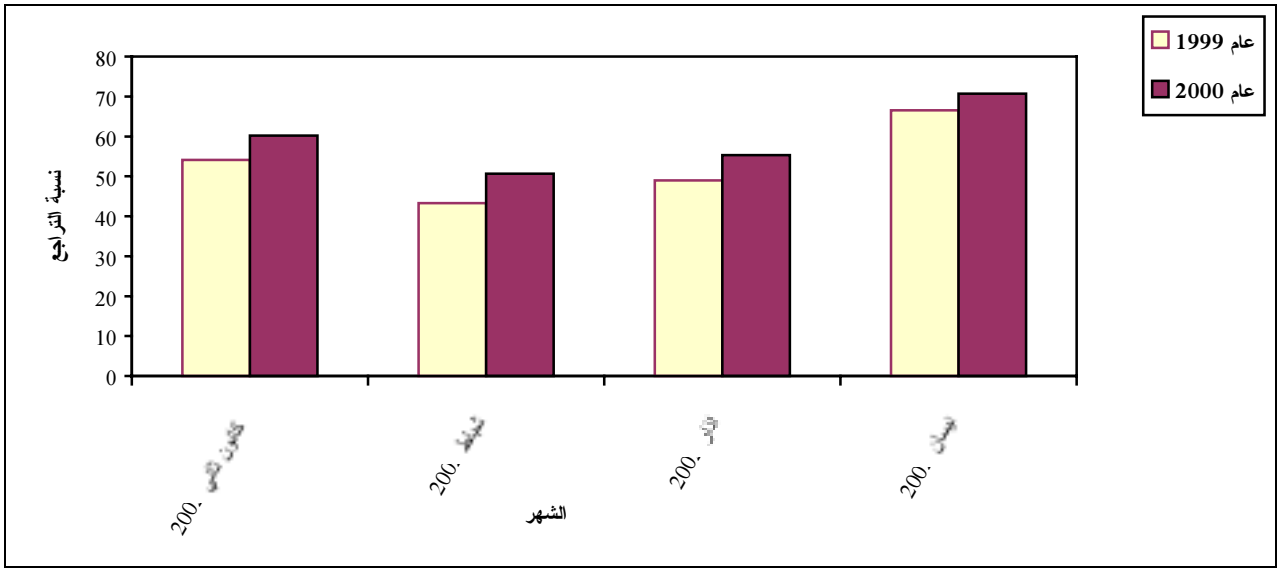

4.3 القيمة المضافة:

أشارت النتائج أن هناك تراجع واضح في القيمة المضافة في معظم الأنشطة الاقتصادية، وخلال الثلث الأول من عام 2002 مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000، فعلى المستوي الكلي للأنشطة الاقتصادية نلاحظ أنه حسب المتوسط الشهري من عام 1999 بلغت القيمة المضافة 156,038.8 ألف دولار أمريكي، وارتفعت هذه القيمة لتصل إلى 176,011.4 ألف دولار أمريكي خلال عام 2000، أي بنسبة زيادة 11.3% عن عام 1999، ونتيجة ظروف الحصار والإغلاق التي تعيشها الأراضي الفلسطينية منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى فقد حصل تراجع في القيمة المضافة، فخلال شهر كانون ثاني 2002 بلغت القيمة المضافة 79,751.0 ألف دولار أمريكي على المستوي الكلي للأنشطة الاقتصادية، وعند المقارنة مع كل من عامي 1999 و 2000، نلاحظ أن هناك تراجع بنسبة 48.9% و 54.7% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 بلغت القيمة المضافة 82,448.0 ألف دولار أمريكي أي تراجعت بنسبة 47.2% و 53.2% على التوالي، وبلغت القيمة المضافة خلال شهر آذار 2002 ما قيمته 68,521.0 ألف دولار أمريكي، أي حققت تراجع بنسبة 56.1% و61.1% على التوالي، وبسبب اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية خلال شهر نيسان 2002 أدى هذا بالطبع إلى تراجع في القيمة المضافة حيث بلغت 57,681.0 ألف دولار أمريكي، أي تراجع خلال الشهر بنسبة 66.7% مقارنة مع عام 1999، و70.8% مقارنة مع عام 2000. ويمكن إظهار هذه النتائج على المستوى الكلي للأنشطة الاقتصادية كما هو في الشكل رقم (7):

الشكل 7: القيمة المضافة حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

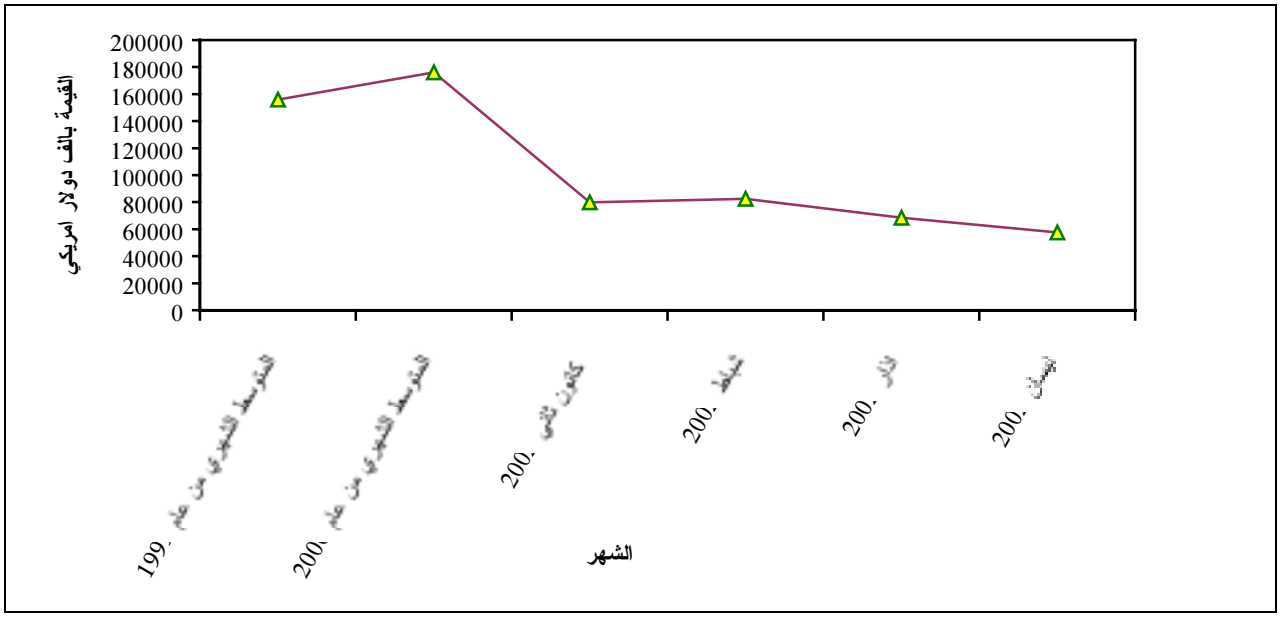

أما على مستوى الأنشطة التفصيلية، نلاحظ أن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت تراجع في القيمة المضافة مقارنة مع كل عامي 1999 و2000، فأنشطة الصناعة حققت تراجع في جميع الأشهر خلال عام 2002، فخلال شهر كانون ثاني 2002 تراجعت بنسبة 56.9% و68.0% على التوالي، أما خلال شهر شباط 2002 ارتفعت نسبة التراجع لتصل إلى 65.5% و74.4% على التوالي ، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 بقيت تقريبا ثابتة حيث وصلت إلى 65.0% و74.0% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 ونتيجة اجتياح القوات الإسرائيلية لمحافظات الضفة الغربية فقد حققت أعلى نسبة تراجع في القيمة المضافة بنسبة 71.8% و79.1% على التوالي.

ونلاحظ أن أنشطة الإنشاءات خلال الثلث الأول من عام 2002 قد حققت تراجع في القيمة المضافة، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت القيمة المضافة بنسبة 52.1%، وانخفضت هذه النسبة إلى 30.3% مقارنة مع عام 2000، وهذه النسبة خلال شهر شباط 2002 انخفضت لتصل إلى 29.4% مقارنة مع عام 1999 واما مقارنة مع عام 2000 فان القيمة المضافة ارتفعت بنسبة 2.8%، أما خلال شهر آذار 2002 تراجعت القيمة المضافة بنسبة 17.6% مقارنة مع عام 1999 و مقارنة مع عام 2000 فان القيمة المضافة ارتفعت بنسبة 20.0%، وخلال شهر نيسان 2002 تراجعت القيمة المضافة بنسبة 20.5% مقارنة مع عام 1999، واما مقارنة مع عام 2000 فان القيمة المضافة ارتفعت بنسبة 15.7%

كذلك أنشطة التجارة الداخلية تراجعت فيها القيمة المضافة بنسب مختلفة، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 39.3%، بينما مقارنة مع عام 2000 تراجعت بنسبة 36.5%، وفي شهر شباط 2002 تراجعت القيمة المضافة مقارنة مع عام 1999 بنسبة 17.9%، أما مقارنة مع عام 2000 كانت النسبة 14.0%، وخلال شهر آذار 2002 ارتفعت نسبة التراجع إلى 48.2% و 45.8% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع كانت خلال شهر نيسان 2002 حيث بلغت النسبة 72.4% و 71.1% على التوالي.

وحققت القيمة المضافة أيضا تراجعا في أنشطة الخدمات، فشهر كانون ثاني مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 تراجعت بنسبة 48.1% و52.4% على التوالي، وخلال شهر شباط 2002 ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 60.4% و63.7% على التوالي، أما في خلال شهر آذار 2002 كانت 59.4% و 62.8% على التوالي، أما أعلى نسبة تراجع كانت خلال شهر نيسان 2002 حيث بلغت 52.4% و56.4 % على التوالي.

وقد حققت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات نسب تراجع خلال الثلث الأول من عام 2002 في القيمة المضافة، فخلال شهر كانون ثاني مقارنة مع عام 1999 تراجعت بنسبة 40.4% وبلغت 39.3 % مقارنة مع عام 2000، أما خلال شهر شباط 2002 وصلت النسبة على التوالي إلى 44.6% و43.5%، وهذه النسبة خلال شهر آذار 2002 ارتفعت لتصل إلى 57.4% و 56.6% على التوالي، وخلال شهر نيسان 2002 فقد تراجعت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 29.5% و28.2% على التوالي.

والشكل رقم (8) يبين نسبة التراجع القيمة المضافة حسب الشهر:

الشكل 8: نسبة التراجع في القيمة المضافة مقارنة مع كل من عامي 1999 و2000 حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

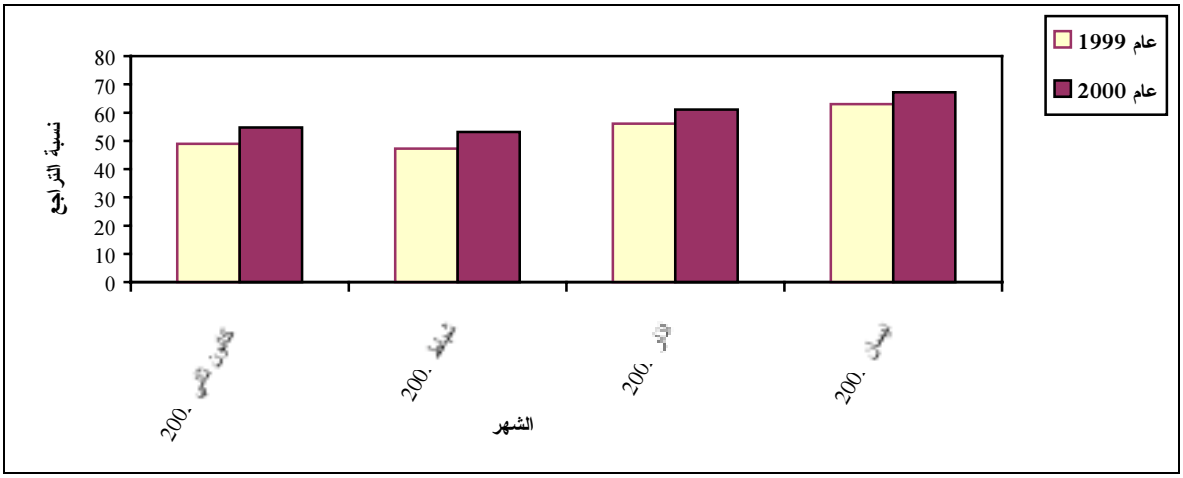

5.3 الأهمية النسبية لاسباب تراجع الإنتاج:

أما فيما يتعلق بأسباب تراجع الإنتاج، وعند احتساب متوسط النسب لاشهر الثلث الأول من 2002، فقد أظهرت نتائج المسح أن ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين هو السبب الأول في تراجع الإنتاج وذلك بنسبة 44%، ومن ثم إغلاق المعابر والحدود بنسبة 19%، ويليها انخفاض السيولة النقدية لتغطية تكاليف العمل بنسبة 7%، ومن ثم عدم توفير مواد خام بنسبة 6%، ومن ثم عدم تمكن العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم بنسبة 4%، أما صعوبة التسويق للمنتجات كانت نسبتها 4%، الأسباب الأخرى شكلت نسبة 16%، الشكل البياني التالي يوضح أسباب تراجع الإنتاج.

الشكل رقم (9): الأهمية النسبية لاسباب تراجع الإنتاج خلال الثلث الأول، 2002 في الأراضي الفلسطينية

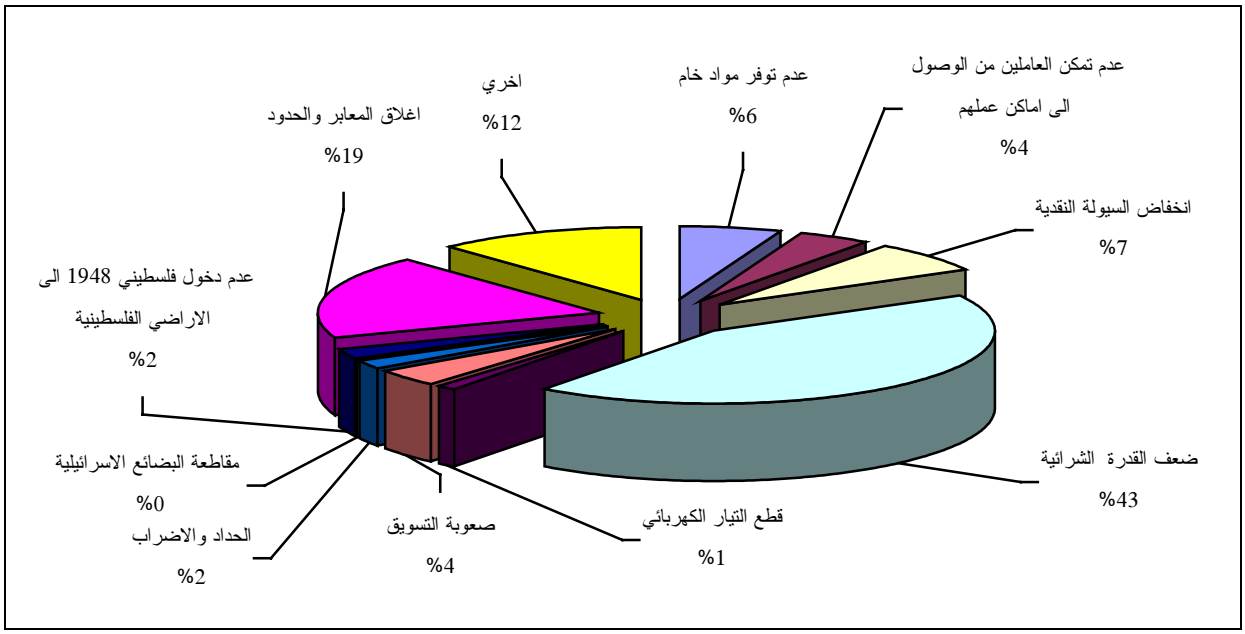

الفصل الرابع

المنهجية

تم توفير البيانات من خلال مسح ميداني شهري لتقييم أداء الأنشطة الاقتصادية التالية: أنشطة الصناعة، أنشطة الإنشاءات، أنشطة التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات، بالإضافة إلى أنشطة الخدمات. وفيما يلي عرضاً للمنهجية التي تم اتباعها في تنفيذ المسح.

1.4 استمارة المسح:

لقد تم تصميم نموذج شامل لأهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والتي تعتبر مقياساً اقتصادياً على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تساهم في قياس أداء الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الإسناد الزمني المعتمدة للمسح و تمكن البيانات من استخراج:

- قيمة الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية
- عدد أيام العمل الشهرية ومتوسط ساعات العمل اليومية
- أعداد العاملين وتعويضاتهم وتصنيفاتهم والفترة الزمنية التي زاولت المؤسسة عملها خلال فترة الإسناد الزمني
- حركة الأصول الثابتة.
- المؤشرات الرئيسية لأغراض الحسابات القومية

وقد روعي في تصميم الاستمارة شمولها لأهداف المسح وإمكانية الاستفادة من البيانات لأغراض دراسات اقتصادية تحليلية على مستوى الأراضي الفلسطينية لتقدم صوراً حقيقية لواقع الاقتصاد في ظل إجراءات الحصار الشامل.

2.4 الإطار والعينة:

تم تصميم عينة طبقية عشوائية منتظمة بحيث تمثل المؤسسة وحدة المعاينة الأولية، وقد استخدمت ثلاث مستويات من الطبقات وذلك لتصميم عينة فعاله وممثلة لمجتمع المسح، وهذه المستويات هي:

1. **المستوى الجغرافي:** حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى مستويين هما:

الضفة الغربية بما فيها محافظة القدس بنسبة 65%.

قطاع غزة بنسبة 35%.

2. **مستوى قطاع المؤسسة:** حيث تم تقسيم المؤسسات إلى قطاعين

القطاع الأول ويمثل المؤسسات الكبيرة

القطاع الثاني ويمثل المؤسسات الصغيرة

3. **مستوى دلالة المسح (نوع المسح):**
   1. مسح الصناعة
   2. مسح الإنشاءات
   3. مسح التجارة الداخلية
   4. مسح الخدمات
   5. مسح النقل والتخزين والاتصالات

4. آلية سحب العينة

اختيرت وحدات المعاينة المذكورة باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية المنتظمة:

- تم اختيار (6524) مؤسسة من عينة المسوح الاقتصادية لعام 2000 والبالغة (6788) مؤسسة.
- تم اعتبار المؤسسات التي تشغل خمسين عاملاً فاكثر مؤسسات حصر شامل بحيث يتم زيارتها في كل شهر، بلغ عدد المؤسسات التي اعتبرت مؤسسات حصر شامل (124) مؤسسة.
- تم تقسيم العينة المتبقية بعد استخراج مؤسسات الحصر الشامل إلى أربع عينات جزئية كل عينة تتكون من (1600) مؤسسة.
- تم تقسيم العينة الجزئية الواحدة إلى ثمان مجموعات كل مجموعة تتكون من (200) مؤسسة.
- بلغ حجم العينة الشهرية التي تم استيفاء بياناتها خلال الشهر (924) مؤسسة.

جرى توزيع العينة الشهرية على الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

1. بلغت عينة مسح الصناعة (341) مؤسسة
2. بلغت عينة مسح الإنشاءات (65) مؤسسة
3. بلغت عينة مسح التجارة الداخلية (232) مؤسسة
4. بلغت عينة مسح الخدمات (207) مؤسسة
5. بلغت عينة مسح النقل والتخزين والاتصالات (79) مؤسسة

3.4 العمليات الميدانية:

اختيار العاملين:

لقد تم تنفيذ هذا المسح من قبل باحثين ميدانيين، وتم تدربهم بشكل جيد على بنود استمارة المسح.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات بشكل دوري شهري اعتبارا من شهر كانون ثاني 2002، حيث تم زيارة جميع المؤسسات في العينة وجمع بياناتها شهريا. وقد جمعت بيانات المسح بأسلوب المقابلة الشخصية لأصحاب أو مدراء المؤسسات المقصودة بواسطة فريق العمل الميداني، باستخدام الاستمارة الخاصة بالمسح.

4.4 معالجة البيانات:

التدقيق:

عملية تدقيق وترميز الاستمارات بشكل نهائي كانت من مهام ادارة المسح وفق قواعد التدقيق الترميز المتبعة في الجهاز.

الحوسبة:

اعتماداً على برامج الادخال تتم حوسبة البيانات التي توفرها استمارات المسح وذلك بهدف توفير وتنظيم قواعد البيانات وفقاً لاجراءات العمل التي من شانها حماية البيانات والحفاظ عليها وتسهيل استخدامها للاغراض الاحصائية.

تنظيف البيانات المدخلة:

تعد برامج خاصة لتدقيق البيانات المدخلة وفق قواعد التدقيق المتعلقة باتساق وشمول بيانات الاستمارات، وتتم عمليات التدقيق على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: خلال عملية الإدخال نفسها حيث صممت برامج الإدخال بما يمنع إدخال بيانات مناقضة لقواعد التدقيق الخاصة بهذه المرحلة .
- المرحلة الثانية: وتشمل إعداد قوائم بالاستمارات التي تشمل أية أخطاء مناقضة للجزء الآخر من قواعد التدقيق.

جدولة البيانات:

بعد الانتهاء من إدخال البيانات وتدقيقها وتنظيفها من أية أخطاء، يتم استخراج جداول أولية لنتائج المسح وذلك وفق نماذج الجداول الصماء المعدة مسبقاً لهذا المسح، وتدقق هذه الجداول وفق قواعد الاتساق والمعادلات الخاصة بها للوصول إلى الجداول النهائية للمسح.

الفصل الخامس

جودة البيانات

يشمل مفهوم جودة البيانات عناصر عديدة تشمل المفاهيم والمصطلحات وأداة القياس والأخطاء الإحصائية (Sampling Errors) بما في ذلك تصميم العينة واختيارها، بالإضافة إلى الأخطاء غير الإحصائية (Non sampling Errors).

1.5 الأخطاء الإحصائية

استند هذا المسح على عينة عشوائية طبقية منتظمة مؤلفة من 924 مؤسسة موزعة على المحافظات الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، وكان يتم جمع بيانات هذه المؤسسات بشكل شهري، حيث تم زيارة جميع المؤسسات في العينة. لذلك من المحتمل أن هناك أخطاء نتجت عن استخدام عينة بدلاً من إجراء حصر شامل. التحليل الإحصائي للعينة ونسبة الاستجابة تفيد بأن تأثير الأخطاء الإحصائية قليل بشكل عام، حيث أن العينة تستند إلى إطار حديث وهي عينة جزئية من عينة الدورة السادسة لسلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية التي نفذها الجهاز نهاية عام 2001.

2.5 الأخطاء غير الإحصائية

لقد تم تنفيذ هذا المسح في ظروف استثنائية من حيث الوقت المتاح لإنجاز المسح وصعوبة الاتصالات والإعاقات التي واجهها فريق البحث في الإشراف الميداني والوصول إلى بعض المناطق بسبب إجراءات الحصار المفروضة على الأراضي الفلسطينية خلال فترة العمل الميداني والمعالجة المكتبية للاستمارات. ومن الممكن أن نسرد هنا بعض التأثيرات الجانبية التي سببها الحصار على جودة البيانات:

1. لم يتمكن الفريق الفني من إجراء التدريب الميداني حسب الأصول والإجراءات المتبعة في الجهاز مما أجبر الفريق على الاستعانة بموظفي الجهاز ذوي الخبرة في الإحصاءات الاقتصادية من إجراء التدريب في المحافظات المختلفة، وهذا بالطبع يقلل من فاعلية التدريب بسبب الفروق المهنية بين المدربين وعدم توفر الأجواء التدريبية المناسبة لضمان الاستفادة الأفضل من التدريب.
2. لم تكن هناك إمكانية لإجراء عمليات الإشراف الميداني والفحص للمقابلات حسب الأصول المعتمدة في الجهاز بسبب إجراءات الحصار، وعدم توفر أمان على الطرق لتنقل الموظفين الميدانيين.
3. لم يتمكن الفريق من الحصول على الاستمارات من غزة مما استدعى إدخال البيانات على مرحلتين وفي موقعين أحدهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة، مما أدى إلى تأخير في العمل وضعف في الإشراف على الإدخال خصوصاً في قطاع غزة.
4. بسبب الإجراءات الاستثنائية، لم يستطع الفريق الميداني إعادة المقابلة لكافة الاستمارات التي وجد بها أخطاء في استيفاء البيانات أو اتساقها وتم تنفيذ ذلك من خلال الاتصال الهاتفي مما أثر على جودة البيانات.

بالرغم من كل ما ذكر أعلاه، فقد حاول الفريق الميداني وفريق العمل المكتبي الوصول إلى أفضل ما يمكن ضمن الإمكانيات والظروف المتاحة، حيث تم التحقق من البيانات ودراستها ومقارنتها، إلا أن ذلك كله لا يمنع من حصول بعض الأخطاء الهامشية بسبب الظروف المذكورة.

من الممكن القول بأن التقديرات التي تم التوصل إليها من خلال هذا المسح مقبولة من حيث النوعية والمصداقية، حيث أن مقارنتها مع تقديرات تم احتسابها بمنهجيات وطرق أخرى أفادت أنها ذات جودة مقبولة.

معدلات الاستجابة:

بالنسبة لمسح التقييم الشهري للاقتصاد الفلسطيني 2002 كانت المتغيرات على مستوى الأراضي الفلسطينية كما يلي:
بلغت عينة المسح 924 مؤسسة موزعة على الأنشطة الاقتصادية، تمت زيارتها شهريا وكانت معدلات الاستجابة كالتالي:

الشهر	نسبة حالات الاستجابة (%)	نسبة حالات عدم الاستجابة (%)
كانون ثاني	72	28
شباط	89	11
آذار	84	16
نيسان	85	15

جدول (1): أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

المؤشر	متوسط شهر من عام 1999	متوسط شهر من عام 2000	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار2002	نيسان 2002
عدد المشتغلين	204,028	215,862	123,303	144,794	128,480	116,929
قيمة الإنتاج	265,811.7	301,368.4	129,610.0	144,408.0	124,416.8	94,253.0
قيمة الاستهلاك الوسيط	109,772.9	125,356.9	49,858.0	61,959.7	55,895.0	36,572.0
القيمة المضافة	156,038.8	176,011.4	79,751.0	82,448.3	68,521.8	57,681.0

جدول (2): متوسط عدد أيام العمل الفعلية خلال الشهر حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية

النشاط الاقتصادي	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار 2002	نيسان 2002
الأنشطة الصناعية	16	14	15	10
أنشطة الإنشاءات	15	16	16	11
أنشطة التجارة الداخلية	14	13	14	12
أنشطة الخدمات	17	17	18	13
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	18	17	18	11
جميع الأنشطة الاقتصادية	**16**	**15**	**16**	**11**

جدول (3): نسبة تراجع أعداد المشتغلين مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التراجع في أعداد المشتغلين (%)							
	كانون ثاني 2002		شباط 2002		آذار 2002		نيسان 2002	
	1999	2000	1999	2000	1999	2000	1999	2000
الأنشطة الصناعية	41.4	44.6	31.9	35.7	38.7	42.1	43.5	46.5
أنشطة الإنشاءات	21.1	44.1	9.1	35.6	28.2	49.1	50.1	64.5
أنشطة التجارة الداخلية	41.2	43.4	23.6	26.5	38.5	40.9	42.9	45.1
أنشطة الخدمات	37.8	42.0	37.3	41.6	33.4	37.9	41.0	44.9
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	22.4	15.7	12.4	4.9	30.9	24.9	38.1	32.8
جميع الأنشطة الاقتصادية	**39.6**	**42.9**	**29.0**	**32.9**	**37.0**	**40.5**	**42.7**	**45.8**

جدول (4): نسبة تراجع الإنتاج مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التراجع في الإنتاج (%)							
	كانون ثاني 2002		شباط 2002		آذار 2002		نيسان 2002	
	1999	2000	1999	2000	1999	2000	1999	2000
الأنشطة الصناعية	58.4	67.5	56.3	65.9	56.7	66.3	69.8	76.4
أنشطة الإنشاءات	59.9	55.3	47.9	41.9	39.4	32.5	53.6	48.3
أنشطة التجارة الداخلية	35.9	31.1	13.9	7.2	42.8	38.4	65.1	62.5
أنشطة الخدمات	47.1	50.9	57.4	60.4	60.5	63.3	60.7	63.5
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	49.9	52.6	49.3	52.0	61.0	63.1	38.7	42.0
جميع الأنشطة الاقتصادية	**51.2**	**56.9**	**45.7**	**52.1**	**53.2**	**58.7**	**64.5**	**68.7**

جدول (5): نسبة تراجع الاستهلاك الوسيط مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التراجع في الاستهلاك الوسيط (%)							
	كانون ثاني 2002		شباط 2002		آذار 2002		نيسان 2002	
	1999	2000	1999	2000	1999	2000	1999	2000
الأنشطة الصناعية	59.8	67.1	47.6	57.1	48.8	58.1	67.8	73.6
أنشطة الإنشاءات	67.7	70.9	63.7	69.7	61.4	65.1	86.8	88.1
أنشطة التجارة الداخلية	26.2	13.1	2.2	+15.3	26.9	13.9	43.9	34.0
أنشطة الخدمات	45.2	47.8	51.7	54.0	62.6	64.4	76.7	77.8
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	76.2	81.2	62.3	70.2	71.1	77.2	64.3	71.8
جميع الأنشطة الاقتصادية	**54.6**	**60.2**	**43.6**	**50.4**	**49.1**	**55.4**	**66.7**	**70.8**

جدول (6): نسبة تراجع القيمة المضافة مقارنة مع المتوسط الشهري لكل من عامي 1999 و 2000، حسب الشهر والنشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التراجع في القيمة المضافة (%)							
	كانون ثاني 2002		شباط 2002		آذار 2002		نيسان2002	
	1999	2000	1999	2000	1999	2000	1999	2000
الأنشطة الصناعية	56.9	68.0	65.5	74.4	65.0	74.0	71.8	79.1
أنشطة الإنشاءات	52.1	30.3	29.4	+2.8	17.6	+20.0	20.5	+15.7
أنشطة التجارة الداخلية	39.3	36.5	17.9	14.0	48.2	45.8	72.4	71.1
أنشطة الخدمات	48.1	52.4	60.4	63.7	59.4	62.8	52.4	56.4
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	40.4	39.3	44.6	43.5	57.4	56.6	29.5	28.2
جميع الأنشطة الاقتصادية	**48.9**	**54.7**	**47.2**	**53.2**	**56.1**	**61.1**	**63.0**	**67.2**

ملاحظة: النسب التي يوجد مقابلها إشارة " + " يعني أن هذه المؤشرات لم تتراجع خلال شهر المسح، و إنما زادت قيمتها .

جدول (7): نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر شباط، 2002 مقارنة مع شهر كانون ثاني 2002، حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التغير في أعداد المشتغلين	نسبة التغير في الإنتاج	نسبة التغير في الاستهلاك الوسيط	نسبة التغير في القيمة المضافة
الأنشطة الصناعية	+14.0	+4.8	+23.4	-24.8
أنشطة الإنشاءات	+13.3	+23.1	+3.9	+32.2
أنشطة التجارة الداخلية	+22.7	+25.7	+24.6	+26.2
أنشطة الخدمات	+0.8	-24.2	-13.4	-31.0
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	+11.4	+1.4	+37.0	-7.3
جميع الأنشطة الاقتصادية	**+14.4**	**+10.2**	**+19.5**	**-3.3**

ملاحظة: النسب التي يوجد مقابلها إشارة " + " يعني أن هذه المؤشرات ارتفعت، والنسب التي يوجد مقابلها إشارة " – " يعني أن هذه المؤشرات تراجعت.

جدول (8): نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر آذار، 2002 مقارنة مع شهر شباط ، 2002، حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التغير في أعداد المشتغلين	نسبة التغير في الإنتاج	نسبة التغير في الاستهلاك الوسيط	نسبة التغير في القيمة المضافة
الأنشطة الصناعية	-11.2	-0.9	-2.4	+1.4
أنشطة الإنشاءات	-26.6	-13.9	+13.1	+14.4
أنشطة التجارة الداخلية	-24.4	-50.5	-33.8	-58.6
أنشطة الخدمات	+5.8	-7.7	-29.1	+2.5
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	-26.7	-30.2	-30.6	-30.1
جميع الأنشطة الاقتصادية	**-12.7**	**-16.1**	**-10.8**	**-20.3**

ملاحظة: النسب التي يوجد مقابلها إشارة " + " يعني أن هذه المؤشرات ارتفعت، والنسب التي يوجد مقابلها إشارة " – " يعني أن هذه المؤشرات تراجعت.

جدول (9): نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال شهر نيسان، 2002 مقارنة مع شهر آذار 2002، حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي	نسبة التغير في أعداد المشتغلين	نسبة التغير في الإنتاج	نسبة التغير في الاستهلاك الوسيط	نسبة التغير في القيمة المضافة
الأنشطة الصناعية	-8.3	-43.0	-58.7	-24.2
أنشطة الإنشاءات	-43.9	-30.6	-193.6	+3.7
أنشطة التجارة الداخلية	-7.7	-64.2	-30.4	-87.7
أنشطة الخدمات	-12.8	-0.6	-60.7	+14.7
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	-11.7	+36.4	+19.2	+39.5
جميع الأنشطة الاقتصادية	**-9.9**	**-32.0**	**-52.8**	**-15.7**

ملاحظة: النسب التي يوجد مقابلها إشارة " + " يعني أن هذه المؤشرات ارتفعت، النسب التي يوجد مقابلها إشارة " – " يعني أن هذه المؤشرات تراجعت.

جدول (10): الأهمية النسبية لاسباب تراجع الإنتاج حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية

السبب	النسبة			
	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار 2002	نيسان 2002
عدم توفر مواد خام للاستمرار في العملية الإنتاجية.	5.2	4.3	7.8	8.2
عدم تمكن العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم.	4.0	5.1	4.3	4.0
انخفاض السيولة النقدية لتغطية تكاليف العمل.	8.3	9.5	6.5	4.1
ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.	47.0	44.7	41.1	39.4
قطع التيار الكهربائي.	1.7	2.1	0.3	0.3
صعوبة تسويق المنتجات.	5.1	3.8	3.3	3.0
الحداد العام والإضراب.	1.4	2.9	2.0	1.2
بسبب مقاطعة البضائع الإسرائيلية.	0.5	0.0	0.0	0.0
عدم دخول فلسطيني 1948 إلى المناطق.	2.5	2.6	1.2	0.3
إغلاق المعابر والحدود.	16.5	16.9	21.3	22.7
أخرى	7.8	8.1	12.2	16.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول (11): التوزيع النسبي للمؤسسات حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع العمالة حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية.

السبب	النسبة			
	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار 2002	نيسان 2002
تسريح جزء من العاملين	31.6	40.0	56.0	63.2
إخراج جزء من العاملين بإجازة غير مدفوعة الأجر	10.7	6.4	6.0	5.9
توفير سكن قريب من العمل للعاملين	5.2	7.1	7.0	5.9
لم تتخذ المؤسسة أي إجراء يتعلق بالعاملين	42.4	13.6	7.0	5.9
أخرى	10.1	32.9	24.0	19.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول (12): التوزيع النسبي للمؤسسات حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع ضعف الطلب على السلع والخدمات، حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية.

السبب	النسبة			
	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار 2002	نيسان 2002
تخفيض الأسعار للسلع والخدمات	63.5	56.2	53.2	46.9
زيادة الحملات الإعلانية	3.4	1.8	2.5	1.0
تغيير المنتجات	0.6	0.0	1.3	0.0
لم يتأثر الطلب	18.9	25.0	20.3	26.6
أخرى	13.6	17.0	22.7	26.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

جدول (13): التوزيع النسبي للمؤسسات حسب الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة موضوع تراجع الإنتاج حسب الشهر في الأراضي الفلسطينية.

السبب	النسبة			
	كانون ثاني 2002	شباط 2002	آذار 2002	نيسان 2002
إضافة خط إنتاج	2.3	0.0	1.4	0.0
وقف خط إنتاج	14.5	14.1	17.8	17.1
إضافة وردية مسائية	0.0	1.0	0.0	0.0
تقليل ساعات العمل	25.2	23.2	28.8	9.8
العمل البيتي	1.5	1.0	0.0	0.0
لم يتخذ إجراء جديد	51.9	53.5	43.8	51.1
أخرى	4.6	7.1	8.2	22.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**